﴿ مقدمات الحرب في طرابلس الغرب ﴾

لما أعلنت الحرب بتلك الصورة المنكرة وظهر أن الدول الكبرى موافقة لإيطالية عليها بادرنا الى نشر مقالات (المسألة الشرقية) في المؤيد لتنذر المسلمين والشرقيين عامة الى الخطر الاوربي الذي أوشك ان يقضي على الشرق الادنى كله ، معتقدين ان هذا الانذار ، قد يصد بايقاظ المسلمين هذا التيار ، ويحصر شر الحرب ، في طرابلس الغرب ، ثم كانت ايطالية عونا لنا بسوء تصرفها على تنفير أوربة منا ، وعطف أكثر جرائدها علينا ، بعد ما كان من فظائع الجيش الايطالي بقتل النساء والشيوخ والاطفال من العرب فلهذا كففنا عن التنديد بأوربة كلها ،

ثم اننا نشرنا في الجزء الماضي انذار ايطالية الاول للدولة العلية وجواب الدولة عنه ، وسننشر بعد ذلك ما ينبغي حفظه من تاريخ هذه الحرب وقد نشر بعض الذين كانوا موظفين في طرابلس قبل الحرب مقالة في المؤيد بين فيها مقدماتها وأسبابها ، فرأينا ان ننشرها في المنار وهاهي هذه قال :

يعلم كل من له أقل عناية بتتبع سياسة ايطالية في طرابلس الغرب أن هذه الحكومة ما زالت موجهة نظرها وأملها الى هذه الولاية منذ خمسة وعشرين عاما أو أكثر قصد الاستيلاء عليها بالسلم أو بالحرب لما لايالة طرابلس من الاهمية الكبرى لاحتوائها على معادن شتى ، ولان سعتها تبلغ ثلاثة أضعاف سعة البلاد الايطالية من أعلاها الى أدناها

وكانت ايطالية تحاذر أن تتعرض للاستيلاء على طرابلس الغرب بالقوة الحربية ، مع ما تعلمه من انقطاع هذه الولاية عن عاصمة الملك العثماني وبعدها عنها وعن سائر بلاد السلطنة وضعف القوة البحرية العثمانية ، لانها كانت ترى أن استيلاءها على طرابلس لم يكن يوافق مصلحة انكلترا وفرنسا لاسباب لا حاجة الآن الى شرحها

ولهذا طرقت للوصول الى هذا الامل مسالك أخرى فنصبت لذلك من مدارسها فخا أولا ، إذ أسست في طرابلس الغرب مدارس ايطالية كثيرة واختصت للانفاق عليها الالوف من أموال خزينتها قاصدة بذلك أن تشيع اللغة الايطالية بين عرب طرابلس وتؤلف قلوب الاطفال والناشئة

ولقد أدرك وزيرنا الغيور المرحوم احمد راسم باشا يوم كان واليا على طرابلس

ما ترمي اليه ايطاليا من هذا العمل فجعل يقاومه بالوسائل المشروعة وينبه الاهالي الى ما عرفه من حقيقة أمر هذه المدارس وأنها لا توافق مصلحة المسلمين ، وكان له من العلماء والمدرسين خصم وساعد على نشر هذه النصيحة بين الطرابلسيين العثمانيين الى أن نجح في عمله واتفق الجمهور على اقفاء هذا الفخ السياسي فلم يكن يوجد في صفوف هذه المدارس غير نفر قليل من أطفال اليهود الفقراء

ومهما كانت الحال فان ايطاليا جنت شيئا من ثمار هذه المدارس لان الذين تخرجوا فيها من شبان اليهود صاروا يخابرون غرف التجارة في ايطاليا ويستجلبون بضائع الايطاليين ومصنوعاتهم وينشرونها في طرابلس وينشرون معها اللغة الايطالية حتى بلغ مقدار الذين يتكلمون بالايطالية من اليهوديين وبعض المسلمين ثلاثين في المائة من أهل مدينة طرابلس مع أن الذين يتكلمون بالتركية لا يبلغون خمسة في المائة

على أن هذا كله لم يقنع أصحابنا الايطاليين بل زاد في أطماع حكومتهم ، فقامت جرائدهم تنتقد خطبة الدبور (كريسبي) وحزبه قائلة أن ما أنفق على هذه المدارس كان أعظم من الثمرات التي جاءت بها وأن المصلحة تقضي باقفالها ما دامت كذلك أما الحكومة فلم تلتفت الى أقوال الصحافيين بل أصرت على المثابرة في هذه الخطة وظلت تصرف مرتبات موظفي هذه المدارس ونفقاتها ، ودامت الحال على ذلك الى أن انعقد مؤتمر (الجزيرة) فتقرر فيه أن لا تعارض الحكومات الموقعة على صك المؤتمر شيئا من المصالح الاقتصادية والسياسية التي للايطاليين في طرابلس الغرب ، ومن ذلك الحين أسست ايطاليا في طرابلس الغرب فرعا لبنك (دي روما) فكان هذا البنك قطب رحى المصائب على هذه الولاية العثمانية والمصدر لكل دسيسة سياسية ، زد على ذلك أن الثلثين من رأس مال (بنك دي روما) هي لحضرة البابا والثلث الآخر للحكومة الايطالية

تأسس هذا البنك فعلا في طرابلس ولم تلاحظ في تأسيسه حرمة البلاد وأحكام قوانينها ، وبيان ذلك أن القانون يقضي بأن لا يؤسس مرفق من المرافق المالية الاجنبية في سلطنة آل عثمان الا بارادة سلطانية ، وفضلا عن ذلك فان الخاصي والعامي يعلم أن هذا البنك انما أسس لاستملاك الاراضي ، واستعمال الايطاليين لها ، ولاقراض الاهالي بالربا الفاحش ، ولاحتكار التجارة في طرابلس ، ولاخذ امتيازات لاستثمار المناجم وانشاء المرافىء وما أشبه ذلك ، ثم اظهار القلاقل والاختلافات بين الحكومة المحلية والقنصلية الايطالية التي يعظمها الخيال الايطالي بالطبع حتى تصل الى الاستانة

ورومة فتكون منها « مسائل » يختلقون منها الوسائل للخطة التي وضعوها لانفسهم

كان والي طرابلس الغرب وقائدها في حين تأسيس (بنك دي روما) ذلك الرجل الكبير المرحوم رجب باشا ، فقاوم رحمه الله هذا المشروع غير المشروع بكل قوة لديه طالبا من مؤسسيه أن يحصلوا على ارادة سلطانية بتأسيسه أولا ، وفي الوقت نفسه كان يكتب الى الاستانة مبينا النتائج السيئة التي تكون من نجاح الايطاليين في تأسيس هذا البنك فلم يرض الايطاليون بالخضوع لقانون البلاد وأوعزت الاستانة الى المرحوم رجب باشا بأن لا يتشدد كثيرا لئلا يكون سببا في احداث (مشكلات سياسية)

ولما يئس ذلك الرجل الفهامي الحكيم من معاونة الاستانة له واهتمامها بأمر هذه الولاية البائسة توسل بوسائل حكيمة لمقاومة النتائج بعد عجزه عن مقاومة المقدمات ، فصار يتمسك بنصوص القانون ما أمكنه في مسائل بيع الاراضي والعقارات ويعرقل الحيل والدسائس التي تعمل لاجل نقلها من ملك الفهامي الى ملك الايطالي تحت ستار الحيلة ، فكلما أراد أحد أن يبيع قطعة أرض أو عقارا واتهم المرحوم رجب باشا منها رائحة الايطاليين دعا صاحبها وبين له الاضرار العظمى التي تلحق وطنه من بيعها الى ايطالي ، فاذا لم يقنع البائع بحث له عن عثماني يشتري منه أو جار يضطر البائع الى تفضيله بحكم الشفعة ، وان لم يجد أو عزا الى المجلس البلدي بأن يشتري ذلك ولو كانت قيمته فاحشة ، واذا أخفق سعيه في ذلك وهذا أمر دائرة (الطابو) بأن تنفذ أحكام القانون بعدم افراغ تلك الارض أو ذلك العقار باسم البنك لان البنك شخص معنوي ، والبيع والشراء يشترط فيهما الايجاب والقبول ـ كل ذلك كان يفعله المرحوم رجب باشا لئلا يتمكن (بنك دي روما) أو أحد من الايطاليين من شراء الاراضي العثمانية واستعمارها

كانت العوائق المشروعة التي وقف بها والي طرابلس الاسبق في وجه بنك دي روما خير وسيلة تمكنه لعرقلة مساعيه بالرغم عن الشكاوى الطويلة العريضة من البنك والتهديدات المختلفة الاساليب التي كان قنصل ايطاليا وحكومة ايطاليا يحيطان بها في كل يوم

ولما أعلن الدستور العثماني ، ثم عين حقي بك (حقي باشا) صفيرا للدولة العلية في روما علم بنك دي روما وحكومة ايطاليا ان السكوت على الوسائل التي كان يتخذها رجب باشا ربما عادت مؤيدة بالقانون في زمن الدستور وفي ذلك من القضاء على الآمال

الايطالية ما فيه ، فأكثر الايطاليون من الشكاية واتخذوا حتى بك نصيرا وآلة لهم ، وما كتبه حتى بك في ذلك الحين الى الباب العالي ان ايطاليا تبذل جهدها لمساعدة الحكومة العثمانية (!) خصوصا بعد الدستور ، ومن الواجب على الباب العالي أن يتسامح مع (بنك دي روما) تنبيهاً لأواصر المودة بين الدولتين واحكاما لمباني الحب والصداقة ، فأثر هذا القول من سفير الدولة في حكومته المركزية ، وأوعز الباب العالي الى الحكومة المحلية في طرابلس الغرب بأن تقبل فراغ الاراضي باسم المدير العام لبنك دي روما

وفي ذلك الحين كان المرحوم رجب باشا قد نقل من ولاية طرابلس الغرب وعين وزيراً للحربية العثمانية ، وخلفه على طرابلس امير اللواء محمد علي سامي باشا ، وهو رجل جندي لا يعرف شيئا من شؤون الادارة وأساليب السياسة ، ثم جاء بعده فوزي باشا ، وأعقبه حسني باشا ، وهؤلاء الولاة الثلاثة لم يزد مجموع مدتهم في طرابلس على سنتين وقد جد البنك منهم في أثنائها تسهيلات كثيرة وتساهلا كبيرا وكانت الجرائد المحلية وفي مقدمتها (تعميم حريت التركية و (الترقي) و(أبو قشة) و(المرصاد) العربية تبين للحكومة والرأي العام مقاصد ايطاليا وأعمالها وأغراض بنك دي روما وتصرح بأعلى صوتها منبهة اولياء الامور الى المصائب المنتظرة التي سيكون البنك المذكور مصدرها ، بيد انها لم تجد هذه الجرائد الصادقة أذنا صاغية من الحكومة ورجالها ، ولكنها أثرت في الرأي العام وصححت اعتقاده بشأن البنك فصار يعتقد انه مرفق سياسي بعد ان كان يحسبه تجاريا بحتا والشر مؤسسو البنك أن معاملاته ستقف بسبب الحملات الصحافية فلم فأسس في طرابلس مطبعة وجريدتين ايطاليتين احداهما جريدة (إيكودي تريبولي) والثانية جريدة (استيلا) وصارت هاتان الجريدتان تدافعان عن البنك ومصالحه وتبثان في أذهان الناس انه تجاري لا سياسي فلم يخدع الرأي العام بأضاليلهما

وفي ولاية حسني باشا قدم طرابلس رجل من أهل الارختين في جنوب أمريكا اسمه المستر (كوزمان) فأصدر جريدة سماها (بروجريسو) وصار يطعن فيها على الحكومة الايطالية ويبين مقاصدها في طرابلس الغرب ويفضح نية (بنك دي روما) السيئة ويدلل على ذلك مدة أشهر أرتفعت فيها شكوى البنك منه الى عنان السماء ولكن لم يكن للحكومة العثمانية وجه لسماع تلك الشكوى

واتفق انه جاء الى طرابلس أيضا مصور أميركي من أهل الولايات المتحدة

وبينما كان يصور (جامع احمد باشا) مر من امامه صبي صغير حال بينه وبين الجامع فغضب المصور الاميركي وضرب الطفل

ولما تداخل البوليس حصل بينه وبين المصور سوء تفاهم فتطاول الاميركي على البوليس وضربه فقبض عليه البوليس باسم القانون وأخذه الى قسم البوليس للتحقيق، ومن الغريب ان قنصل أمريكا عد هذه الحادثة اهانة للاميركي (!) وطلب من حسني باشا ترضيته فأجابه حسني باشا الباهوطرد البوليس من خدمة الحكومة بمراسم عظيمة وبحضور كثير من الاجانب

فلما علم قنصل ايطاليا بطرد البوليس من خدمة الحكومة بصورة غير قانونية عاد فطلب في محرر جريدة (البروجريسو) بصورة غير قانونية أيضا استنادا على العمل السابق من الوالي في مسئلة الاميركي والبوليس، أما حسني باشا فقد أجاب قنصل ايطاليا أيضا الى طلبه ونفى المستر كوزمان بصورة استبدادية اسناء لها جميع العثمانيين من أهل طرابلس وضحك منها الكثيرون من الاجانب، وهي حادثة مؤسفة في الحقيقة لحدوثها في زمن ادارة دستورية

كانت حادثة اخراج الصحافي الارخبيني فوزا كبيرا للسياسة الايطالية في طرابلس الغرب عقدت لها الصحف الايطالية فصول الابتهاج والسرور، وامتلأ بها قنصل ايطاليا غرورا وزهوا وخيلاء فأصدر أمرا تحريريا الى الصحف والمطبعة الايطالية التي في طرابلس بأن لا تلاحظ بعد الآن قانون المطبوعات العثماني، وما عليها الا أن تراعي القانون الايطالي فقط معللا بذلك لحكومته أنه فتح لها في طرابلس فتحا جديدا، ووالينا حسني باشا ظل محافظا على راحته ووظيفته ساكتا عن كل اهانة واعتداء وخيانة تلحق بالوطن العزيز

فاني أن أطلع القارىء على أن (بنك دي روما) كان في خلال هذه المدة قد قدم الى المحاكم العثمانية قضايا على بعض أشخاص فرفضت المحاكم قبول هذه القضايا لان البنك لم تتوفر في تأسيسه الشروط القانونية، وكان سفيرنا في رومية حينئذ فدجيء به الاستانة صدرا أعظم ووجهت عليه وتبة الوزارة فصار (حقي باشا) فانتهز (الكفالير برشماني) مدير بنك دي روما هذه الفرصة السانحة وذهب الى الاستانة شاكيا لحقي باشا ما يلاقيه البنك من مشاكسات المحاكم الطرابلسية له. فأصدر حقي باشا أمرا الى نظارة العدلية ونظارة الخارجية بوجوب قبول القضايا من (بنك دي روما) في المحاكم العثمانية ولا حاجة الى الحصول على ارادة سلطانية بهذا

لان سفراء الدول اعترضوا على القانون العثماني الموضوع بشأن الشركات والمرافق المالية الأجنبية . ومنذ ذلك أخذت المحاكم تنظر في قضايا البنك مضطرة غير مختارة .

وفي ولاية حسني باشا أيضا جاءت طرابلس لجنة فرنسوية مؤلفة من أربعة أشخاص للبحث عن مناجم الفسفاط ، ومعها أمر من نظارة الداخلية العثمانية بوجوب المحافظة على أعضائها بقوة الجند اتقاء بحثهم في المناجم . فلم يهتم بذلك دي روما والايطاليون هذا الامر وقامت جرائد ايطاليا تحتج على حكومتها لتفريطها في المصالح الايطالية وان قدوم الفرنسويين الى طرابلس يمس شرف ايطاليا صاحبة السيادة(!) على هذه الولاية وعلى معادنها بالطبع

ثم جاءت لجنة اميركية الى بني غازي للبحث عن الآثار القديمة فقامت قيامة الصحف الايطالية أيضاً وأصرت على مطالبة حكومتها بمنع هذه الاعتداآت(!) واعلان سيادة ايطاليا على طرابلس (!) واجبار الحكومة العثمانية على اخراج اللجنتين المذكورتين . وكانت الجرائد المحلية تدافع عن حقوق العثمانيين وتصرح بان الحكومة العثمانية حرة في منح الامتيازات لمن أرادت فزادت هذه الكتابات في استياء الايطاليين وصارت صحفهم تهدد حكومتنا بالاستيلاء على طرابلس الغرب وبارسال أساطيلها اليها واحتلالها . فصارت حضرة الكاتبة الافرنسية الفاضلة (ما دام كي دافلين) عقيلة طبيب الصحة في طرابلس تفند مزاعم الصحف الايطالية وتصرح بعجز ايطاليا عن احتلال طرابلس سيما في الدور الدستوري ، فهاج الايطاليون وهاجموا قنصليتهم مطالبين حكومة ايطالية بعزل زوج ما دام كي دافلين واخراجهما من البلد . وتعرض لها بعضهم بالاذى في الشوارع . أما هي فلم تكن تقابلهم الا بالحزم والعزم ضاحكة من أفعالهم وآرائهم السخيفة . ومن الاسف انه لما احتج سفير ايطالية على هذه السيدة الفاضلة لدى الباب العالي وعده الباب العالي بأن يستبدل بزوجها طيبا غيره عند أول فرصة

وفي بعض الايام جمع حسني باشا بعض أعيان الولاية وكان صهره (رحمي بك) مبعوث سلانيك وأحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي حاضرا فصار يحضهم ويحرضهم على الاشتراك مع (بنك دي روما) ومع تاجرين مصريين كانا في طرابلس وان يطلبوا من الحكومة امتيازا باستثمار مناجم الفسفاط بالاشتراك مع البنك المذكور ففعل ذلك بالفعل (!) وعقدت الشركة رسميا وتوجه بعض هؤلاء الى الاستانة لاخذ الامتياز فهاجت الجرائد العثمانية الكبرى لهذا المشروع وشرحت مضاره للرأي العام

حتى اضطر الباب العالي الى عدم منح الامتياز به ورجع أولئك الاشخاص بالخيبة والخسران

وجهت ولاية طرابلس الغرب وقيادتها بعد ذلك الى المشير ابراهيم أدهم باشا ولما وصل هذا الى مقر وظيفته شعر بواجبه الوطني الكبير اذ تحقق الاضرار الحاضرة والمستقبلة التي تنشأ عن ازدياد النفوذ الايطالي في طرابلس الغرب . فأجاب نداء ضميره بمقاومة هذا النفوذ بالوسائل المشروعة وعدم التساهل بما لا يجيز القانون التساهل فيه، وسعى من جهة ثانية الى زيادة القوة العسكرية والذخائر الحربية لسببين كبيرين الاول ردع الايطاليين وتقليص فكرة الاستيلاء من رؤوسهم، والسبب الثاني وجوب تحصين (جنت) وقضاء (غات) وهو الحد الفاصل بين الاملاك العثمانية وايالة (تونس) وقد وضع حفظه الله خرائط جغرافية وحربية متعددة للاماكن التي تصلح للدفاع أو لحشد الجنود

أما الحكومة المركزية (وزارة حقي باشا) فكانت مستغرقة في رقادها مستمرة على سخافتها وتساهلها غير مبالية بما يعرضه عليها هذا الشهم الغيور

واول ضربة صدرت من المشير ابراهيم أدهم باشا لبنك دي روما أنه منع البنك من اخراج الحجارة التي في أرض (قرقارش) وناحية (جنزور) الملاصقة للحصون العثمانية مستندا في عمله على القانون الخاص الماضي بعدم استخراج المعادن الحجرية بدون رخصة من الحكومة، وكون هذه الاماكن لا يجوز ايجارها واستئجارها لقربها من الحصون العسكرية وقانون الطوبجية يحظر مثل هذا العمل

ولما رأى الايطاليون هذا الحزم من ذلك المشير العثماني الصادق هاجت عليه حفائظهم ورفعوا عقائرهم وتطاولت عليه صحفهم بالقذف والتحقير مع أنه حاكم البلد وقائدها ، وهو لا يقابلهم الا بالتؤدة والسكون ، وكانت الصحف الايطالية تسميه عدو ايطاليا الاكبر

وحدث أن (بنك دي روما) عرض على المشير ابراهيم باشا استعداده لانارة المدينة بالكهربائية بدون مقابل لا من الحكومة ولا من المجلس البلدي وذلك للعودة القديمة بين الحكومة الايطالية والحكومة العثمانية . فرفض الوالي هذا الطلب . فازداد غضب الايطاليين على الوالي وكثرت شكاواهم منه

ثم ورد على قنصل ايطاليا تلغراف بان المستر (كوزمان) صاحب جريدة (البروجريسو) عزم على العودة الى طرابلس ومن الواجب السعي لدى الحكومة

المحلية في منعه من دخول المدينة . ولما راجع القنصل ابراهيم باشا في الامر أجابه بأن الحكومة العثمانية اليوم حكومة دستورية ولا يمكنها منع أحد من أمر لا يحظره القانون ، وقد زال زمن الادارة الكيفية ، وما فعله حسني باشا مع كوزمان لم يكن عملا قانونيا . فوصلت الوقاحة بالقنصل أن أرسل من قبله أناسا يمنعون كوزمان بالقوة من دخول المدينة . اما الوالي فلم يتعرض للقنصل بل أرسل قوة من البوليس لكي يمنعوا كل اعتداء من أحد على آخر بدون سبب على الرصيف . على أن هذا لم يمنع جماعة القنصل من رشق البوليس بأقوالهم البذيئة ، ولكن كوزمان نزل المدينة بدون أن يمسه سوء ، وهنا لم يعد الايطاليون يفقهون معنى للسكينة والقانون والحق بل جعلوا يصخبون ويضجون ويملأون الصحف بالشكوى الكاذبة وقام سفير ايطالية في الاستانة يهدد الباب العالي اذا بقي كوزمان في طرابلس فأوعز الباب العالي الى ابراهيم باشا بأن ينفي كوزمان حفظا لمودة ايطاليا (!)

ولما أيقن ابراهيم باشا بضعف الحكومة المركزية خاف أن يمس الشرف العثماني الغار ، فأرسل الى كوزمان ليلا واقترح عليه أن يسافر وأن يشيع بين الناس انه يسافر من تلقاء نفسه لا بأمر من الحكومة ، ودفع له بعض نفقات سفره ، وفي صباح تلك الليلة سافر كوزمان معللا ما قاله ابراهيم باشا . لم يشعر أحد بأسرار الحادثة ، وكتب ابراهيم باشا الى الباب العالي أن كوزمان الذي كتبتم لي بشأنه بحثت عنه عند وصول أمركم فوجدته قد سافر من طرابلس وبهذا حفظ الوالي العثماني الشرف العثماني

وأعقب ذلك أن دفعت القحة سفير ايطاليا الى مطالبة الباب العالي بعزل ابراهيم باشا لانه يعرقل مصالح الايطاليين في طرابلس الغرب ، وبينما كان حقي باشا الصدر الاعظم وخليل بك ناظر الداخلية على عزم تنفيذ اشارة سفير ايطاليا أتصل الخبر بالصحف العثمانية فاحتجت على الباب العالي وأنذرته خطر هذا العمل الوبيل وان ذلك عمل استبدادي والقانون الاساسي لا يجيز عزلا بدون محاكمة ، فخشي الباب العالي هياج الرأي العام كما كان يحسب حسابا لتهديد السفير فأراد أن يوفق بين المتناقضين ولذلك أذن للايطاليين بالبحث عن معادن طرابلس فأرسلوا لجنة قيل ان أكثرها من أركان الحرب وكبار الضباط الايطاليين فصارت تطوف في جميع انحاء الولاية حتى قضاء (سوكنة) في (فزان)

وبعد ثلاثة أشهر فقط ورد الامر من الباب العالي بعزل ابراهيم باشا بلا سبب ولا محاكمة فعلم الناس أن سفارة ايطاليا هي التي عزلته (!) وسافر هنا وهو يائس

والشعب في كدر وقد الدفتردار أحمد بسيم بك وكيلا على الولاية

وبعد خمسة عشر يوما وصلت أساطيل ايطاليا الى مياه طرابلس الغرب وأعلنت الحرب . . . اه

(المنار) هذا نموذج من سياسة وادارة دولتنا وضعف رجالها وجهلهم، فالبلاد ماوصلت الى هذا الخطر الا بسوء تصرفهم، وما كانت الامة لتغفل اوتقهم

***

﴿ ترجمة التقرير الذي قدمه مبعوثا طرابلس الغرب ﴾
(لمجلس المبعوثين وطلبا فيه محاكمة حقي باشا)

ايها السادة

ان طرابلس الغرب وبنغازي معرضتان اليوم لخطر عظيم. فقد (حاول) بترهما من جسم الوطن المقدس عدو لا يعرف عدلا ولا انسانية

فالوطن العزيز المقدس يفقد بفقدهما ربع املاكه ويفقد الامة العثمانية المبجلة نحو مليوني نسمة من ابنائها وتضيع الدولة سلطتها في القارة الافريقية ويقطع مقام الخلافة المفدى روابطه المادية مع تسعين مليونا من المسلمين في تلك القارة

ان العالم الذي يفتخر بمدنيته وحبه للانسانية التزم جانب الطاعة والاذعان في مقابلة ادعاء (ايطالية) الكاذب باذ الحق هو القوة في هذا الزمان فلهذا كانت قلوبنا تتطرد دماً لما آلت اليه حال طرابلس الغرب وبنغازي البعيدتين والمعزولتين عن القوة العثمانية والملك العثماني الواسع وعاصمته وكثيراً ما حولنا نظر الحكومة ونظركم الى ذلك قائلين انهما محتاجتان الى قوة بحرية عظيمة حفظاً للمواصلات والدفاع في أحوال كهذه فما كان لهما حظ من ذلك

ان المحافظة على طرابلس الغرب ومنع الاعداء المجاورين من التسلط عليها يتوقفان على جعل القوة العثمانية مساوية لقوة الاعداء ونعني بهذا ان تكون البحرية العثمانية محاكية لبحريتهم في القوة . ولا يخفى ان الحكومة السابقة اهملت الاعتناء بالقوة العثمانية البحرية ولا ينسى لها ابلاغها درجة الكمال في اعوام قليلة ولكن الجميع يعترفون انه كان في الامكان اجراء تدابير سياسية لتخليص الوطن المفقود الحظ وتأخير اطماع الاعداء والاحتفاظ بشرف الامة

ان المحافظة على حقوقنا في ولاية طرابلس وبنغازي لا تتوقف على قوة بحرية

الدولة فقط بل على سياسة خارجية أيضاً نعتمد عليها ، وعلى اصلاحات داخلية واقتصادية تلتئم مع ما يحيط بالمملكة ، وعلى تنظيم حربي يناسب الموقع والمكان

ان هذا الملك العثماني المقدس لا يظل امره مستوثقاً بالقول ولا آمناً بالمعاهدات الكاذبة كما هي حاله اليوم وانما هو في احتياج الى عقد اتفاق بين الدول التي أخذت على نفسها تأييده وتمكينه بقواها الحربية والبحرية

ان ولاية طرابلس الغرب وبنغازي يجب بالنظر الى موقعهما الجغرافي والمالي ان يكون فيها حكام يحسنون الادارة والاقتصاد وان تكون لها ادارة ملكية ومالية قائمة بذاتها وان تكون لها قوة عسكرية محلية (أي من ابنائها) لتظل مستظلة بظل العلم العثماني الى الابد ، نعم انه لم يكن في الامكان ابلاغ بحريتنا في سنوات قليلة درجة تنطبق على آمال الامة ولكن عجباً ألم يكن في الوسع اجراء الامور التي أشرنا اليها

كلا . اننا لم نجتهد ولا التفتنا الى سياستنا الخارجية ولا الى ادارتنا المالية ولا ترقية عسكرنا . بل تركنا طرابلس الغرب وبنغازي لسياسة الوفاق والاتفاق مع الدول ولنتائجها المشومة التي تلبس كل يوم لبوساً ، وخدعنا نفوسنا بالتبجح بمقاصدنا السلمية ورغبتنا في مصافاة سائر دول العالم ، فانتهجنا طريقاً معوجاً في التشكيلات (الادارة) الملكية هو في نظر كثيرين من ابناء وطننا في البلاد العثمانية جهل مطبق ، ذلك اننا اظهرنا ان لا ثقة لنا ولا اعتماد على اخواننا الطرابلسيين الذين يظهرون اليوم حميتهم العثمانية ببكائهم دماً على الوطن المحبوب ، عرضنا جسم الوطن للضعف حتى كادت روحه تبلغ التراقي بايقادنا نار الحروب الداخلية ونار الاختلال ، وعدم التروي والتبصر ، وانفاق المال على ما يقضي به حسن التدبير ، ثم اننا تركنا خزينة المالية تئن تحت حمل الملايين الثقيل ، وتركنا طرابلس الغرب تئن من ألم الجوع والفقر فألقينا في نفوس اهلها حيناً ، وصيرنا قوتهم ضعفاً

وجملة القول اننا لم نعد شيئاً على الاطلاق لهذا اليوم العصيب ، فلا عسكر ولا وسائط دفاع في يد الشعب . وما سبب ذلك كله الا تراخ واهمال بلغا حداً ما بعده حد

لندع الآن كل هذا جانباً ونحاسب وزارة حقي باشا على تغاضيها ، غفلة وتعطيلا واهمالا لم نشهد لها مثيلا حتى في عهد الادارة السابقة ، ومن تكد الطالع انها وجدت في هذه الوزارة ، ومن جملة ما يذكر عن إهمالها وتخاذلها انه بينما كان اعداؤنا يطمحون بانظارهم الى الاستيلاء على ولاية طرابلس الغرب وبنغازي لم تفكر هذه الوزارة

في إلقاء الخوف فيهم وارجاعهم عن اطماعهم بتوفير الارزاق والمهمات والجنود في طرابلس توفيراً كافياً

نحن مبعوثي طرابلس نبكي دماً لاضطرارنا الى عد سيئات وزارة حقي باشا السياسية والادارية التي اوتكبتها في طرابلس الغرب فقط وعرضها على اولي الحل والعقد ونحصر كلامنا في ما يلي

(١) كان عدد الجيش المرابط دائماً في طرابلس الغرب حتى في العهد السابق يتراوح بين ١٥ و ٢٠ الفاً ، وانشئت في ذلك الحين فرق من الاهالي (قول او غلي) يتراوح عددها بين اربعين وخمسين الفاً وكانوا يمرنون على استعمال السلاح حتى صار في إمكانهم معاونة الجيش النظامي

أما وزارة حقي باشا فلم تكتف باهمال هذه القوة الاهلية كل الاهمال بدلا من ان تعنى بتنظيمها بل سيرت عدداً من الجيش النظامي في هذه الولاية الى اليمن ولم ترجعه ولا استبدلت به سواه ، وكانت هذه القوة مؤلفة من الايين فانزلت الى الألاي واحد ، وبناء على هذا هبط عدد جنود طرابلس من اربعين الفاً الى اقل من خمسة آلاف

(٢) ان الاهالي ما فتئوا منذ اعلان الدستور يطلبون متشوقين الانتظام في الجندية لدفع التعدي عن وطنهم . ولكننا نقول انه بالرغم من مخاطبتنا الشفاهية والتحريرية في طلب ذلك ومن قبول مجلس المبعوثان والحكومة فتح اعتماد في ميزانية سنة ١٣٢٦ (مالية) لعسكر طرابلس وبنغازي — القائم مقام وكاتب الالاي واحد واربعة يوزباشية وثلاثة عشر ملازماً اولا واحد وعشرين جاويشاً — لم يبدأ باجراء ذلك الا في هذه السنة أي منذ أربعة أشهر وذلك في طرابلس الغرب فقط ، ونقول والاسف ملء صدورنا ان هذا العمل لم ينفذ في شكل ملائم لحاجة البلاد ، فقد أخذ ثلاثة آلاف واربعمائة شخص فقط من الافراد الداخلين في الاسنان العسكرية مع ان عددهم كان ستة عشر الفا ولم تطلب الحكومة سواهم فكان اهمالها هذا سبباً في تثبيط همم الاهالي مع انهم كانوا اقبلا يريدون اداء الخدمة العسكرية بشوق عظيم ، ثم انها لم تهتم بامر القرعة فقط بل اهملت أمر الرديف أيضاً

(٣) كانت حكومة العهد السابق قد احتاطت للطوارىء في طرابلس فحفظت فيها اربعين الف بندقية من طراز مارتيني وشنايدر لتسليح الفرق المؤلفة من الاهالي عند الحاجة الى معونتها فنقلت هذه البنادق الى الاستانة بحجة الاستعاضة عنها بسلاح جديد ولم ترسل اسلحة بدلا منها

كانت المدافع وغيرها من الاسلحة ترسل الى طرابلس الغرب في العهد السابق بكل تحفظ وضبط مع ان خصومنا كانوا يعترضون على ارسالها في ذلك الحين ولكن هذا المحذور زال في عهد الدستور ولم يبق هناك ما يمنع ارسال الاسلحة وتحصين ولايتنا لأن مجلس المبعوثان كان مستعداً ان ينفق المال في سبيل الدفاع عن الوطن ، مع هذا تركت الوزارة ولايتنا ولم تصر استحكاماتها وهي مطمع انظار الاعداء

(٤) يعلم الاولاد قبل الحكومات ان الايطاليين طامعون بالاستيلاء على ولاية طرابلس الغرب ان عاجلا وان آجلا ، ولهذا كان واجباً على الضباط الذين في طرابلس والموظفين ان يكونوا ملمين باللسان المحلي وواقفين على الاحوال العسكرية وطبيعة الاراضي ليستطيعوا قيادة العساكر الاهلية التي يجب ضمها الى العساكر النظامية حين حدوث خطر كالخطر الذي نحن فيه الآن ، ولكن الحكومة استقدمت جميع الضباط المحليين المخرجين من المكتب الحربي الا قليلين منهم وضباطاً آخرين تعلموا اللسان المحلي وعرفوا طبيعة الاراضي لطول مدة استخدامهم هناك ، فظلت محلاتهم خالية ولم يرسل ضباط سواهم مع شدة الحاجة ، ولم تشترط الحكومة على العدد القليل الذي ارسلته بدلا منهم وجوب معرفة اللسان المحلي وبناء على هذا حرم الاهالي الذين تسلحوا للدفاع عن بلادهم من اطماع الاعداء قواداً يفهمونهم ويقودونهم لميدان الحرب ، ولقد بات هؤلاء المنكودو الحظ في يأس وألم عظيم

(٥) ان اهل طرابلس الغرب الذين قاموا في وجه العدو مدافعين عن ولايتهم التي فقدت اسباب الدفاع تقريباً أمحلت بلادهم منذ أربعة اعوام ، وابتلوا بغلاء وجدب شديدين هما فوق حد التصور ، ولقد أوضحنا ذلك لحضراتكم منذ سنتين بمخاطباتنا الشفاهية وتقاريرنا الخطية ، علمت وزارة حقي باشا ذلك كله منا ولكنها لم تحرك ساكنا بل تركت اهل طرابلس في احتياج شديد وضيق خانق يتضورون جوعاً

ولما رجعنا الى بلادنا في عطلة مجلس المبعوثان رأينا مئتي الف نفس من أهلها قد هاجروا الى تونس والبلاد الاخرى من شدة الفاقة وسوء الحال والتجأ اربعة آلاف نفس من الشيوخ والمرضى والاطفال والنساء الى مركز الولاية لعلهم يجدون بغية بالسؤال والاستعطاء ، وقد مات ٥١٤ نفساً من هؤلاء جوعاً في اثناء اربعة اشهر اي من شهر آذار الى نهاية حزيران ، هذا بالرغم مما عرض على مقام الصدارة

خطياً وتلغرافياً في أوائل تموز (يوليو) ١٣٠٧ لاعطاء الثمانية آلاف ليرة الباقية من العشرة آلاف ليرة — وهو المبلغ الذي طلبت الحكومة تخصيصه وصادق مجلس النبعوثان على صرفه — ولم تعمل الحكومة شيئاً

ثم ان الست مئة ألف كيلة شعير التي قررت الحكومة توزيعها على الاهالي على سبيل القرض للبذار والاكل ونظمت المعاملة القانونية لها وصدق عليها لم ترسلها الحكومة حتى اعلان الحرب ، فالولاية جردت من القوة النظامية وترك أهلها مهملين فباتوا في حال لا تمكنهم من المدافعة بل تركوا عرضة للجوع ولجور عدو ظالم

(٦) ان الواجب على المأمورين للمكيين الذين يعينون في ولايات معرضة لاطماع الاعداء ان يكونوا ذوي مقدرة وكفاءة وعارفين اللسان المحلي ليستطيعوا تولي المهام وادارة الشؤون، وان تعين الحكومة اشراف اهل البلاد وذوي النفوذ في بعض البلاد بوجه استثنائي . ووزارة حقي باشا اهملت ذلك كله وعينت بعض الاخصاء (المقربين) في طرابلس الغرب فاضاع الاهلون الرجاء من الانتفاع بخدم مأموري الحكومة

(٧) ان اهمية هذه الولاية تستغني عن البيان والتعريف فكان الواجب أن أن لاتترك يوماً واحداً بلا وال ولا قومندان ولكن الحكومة عزلت أخيراً واليها ابراهيم باشا بناء على طلب ايطاليا واستدعته الى الاستانة قبل ان تعين آخر مكانه وبينما الايطاليون يستعدون لقضاء اغراضهم تركت الحكومة القيادة بيد ضابط برتبة امير لاي والولاية بيد مكتوبجي غير مجرب ولا ممرن ولا يفهم اللسان المحلي ولا العادات المحلية . فكان لهذه الاحوال في أهل الولاية تأثير سيء عظيم حتى عادت الاشاعات الكاذبة التي كان خصومنا يجتهدون في نشرها منذ زمان ، ونجتهد نحن في محوها من الاذهان، كقولهم للبسطاء والعوام ان الحكومة العثمانية كفت يدها عن ادارة هذه الولاية او ان الدولة تريد بيع مملكتكم فهذه الاقوال وامثالها صغرت النفوس واضعفت الهمم وثبطت العزائم

هذا وقبلما تقع هذا الحوادث المهمة استقدمت الحكومة الى الاستانة البكباشي وحيد بك المتخرج في المكتب الحربي وقومندان الاستحكام الذي يعول عليه وحده في الدفاع حين هجوم الاسطول الايطالي ولم ترسل قومندانا آخر بدلا منه فتفقدت المدينة اسباب الدفاع تماماً بهذا الشكل

(٨) غني عن ان البيان ان الطليان لم يخفوا ما يضمرونه وهو الاستيلاء على طرابلس الغرب وبنغازي منذ سنين كثيرة ، ولقد كانوا يجاهرون بذلك لجميع الملل ولا سيما العثمانيين كلما وجدوا الى المجاهرة سبيلا ، وقد تنبهوا لمد نفوذهم في الايام

الاخيرة تنبهاً عظيما متربصين الزمن المساعد ، فكان الواجب على حقي باشا قبل كل شخص آخر ان يعرف حقيقة الامر وهو في سفارة رومية ، وان يعرف اهمية هذه المسألة اكثر مما يعرفها سواه

ولكن لما لم يتنبه الى انذارات مجلس النواب ولا الى ما شهده واطلع عليه بالذات ، ولا الى بلاغات خلفه سفير رومية ولا كتابات قائم مقام الولاية الجديدة — اغتنمت ايطاليا الفرصة التي سنحت . (وبينما كانت) ايطاليا تفاوض الدول في اثناء مسألة فاس لتحقق آمالها في طرابلس الغرب وتعد جيشها واسطولها للاستيلاء كان حقي باشا يشهد هذه الامور من بعيد ، واغرب من هذا انه صرح لسفرائنا في اوربا باجازات حتى اذا تفاقم الاشكال وبلغ حده من الشدة لم يكن الا قليلون منهم في اماكن وظائفهم ، فيظهر من هذا البيان ما ساعدت الحوادث به خصومنا علينا

(٩) كان الواجب بذل الهمة في جعل القوة القليلة النظامية المحلية التي هناك قادرة على المقاومة ولو زمناً قليلا بينما كان الاعداء يستعدون للهجوم ولكن الحكومة لم تعن بهذا ، وظلت حتى اعلان الحرب لا تحرك ساكنا ولا تصدر اوامر بل ان النقود الكافية التي يتوقف عليها الدفاع لم تكن قد وصلت فجعل ذلك الدفاع مستحيلا مع انه كان ممكناً ، فهذا كله سهل للعدو الاستيلاء على الولاية

فيتبين مما تقدم ان الحكومة تركت طرابلس الغرب وبنغازي ميراثي اجداد العثمانيين عاجزتين عن الدفاع من كل وجه ! تركتهما بلا عسكر ولا سلاح ولا ذخيرة ولا ضباط ولا وال ولا قومندان ولا مؤن ولا نقود ، تركتهما جائعتين فقيرتين !!

أشهد تاريخ الامم عمى الى هذا الحد ؟ أرأى اهمالا كهذا الاهمال ؟ أوجد ضعف محبة للوطن كهذا الضعف ؟ فنحن مبعوثي طرابلس الغرب نمثل صورة ضمائر موكلينا وابناء الامة كافة بهذه النكبة التي جرتها علينا وزارة حقي باشا وزملائه

ان وزارة حقي باشا خالفت اول مادة وآخر مادة من القانون الاساسي في الامور الخارجية والداخلية والمالية والحربية ، ذلك القانون المعظم الذي هو أس الدولة الدستورية ، فلهذا نطلب من مجلس المبعوثان ان يقوم بوظيفته في الشأن

هذا ومبعوثو طرابلس الغرب يطلبون عملا بالمادة الحادية والثلاثين من القانون الاساسي محاكمة وزارة حقي باشا تخليصاً للوطن في المستقبل من تهلكة يقع فيها حتى اذا وفقنا الى تحديد المسؤولية ورجوب انزال العقاب علمنا اننا خدمنا الوطن.

مبعوثا طرابلس محمود ناجي وصادق